

وثائق بنما... ماذا بعد؟

■ **وردة بية**

يُعتبر التحقيق الصحافي المسرّب حديثاً «وثائق بنما»، الاضخّ في تاريخ الاستقصائيين الصحافيين عموماً، كونه قد نفّذ من قبل فريق ضمّ ما يقارب 400 صحافي، وشاركت فيه أكثر من مئة صحيفة حول العالم من 80 بلداً، وقد قام هؤلاء الصحافيون خلال عام واحد بدراسة ملفات قدر حجمها بما يفوق 11 مليون وثيقة.
يتمتعي فريق التحقيق إلى «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين» الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، ويفضخ التحقيق تورط 140 زعيماً سياسياً وشخصيات عالمية ورياضيين ومسؤولين وفنانين ومشاهير من حول العالم، ممن هربوا أموالاً من بلدانهم إلى ملاذات ضريبية، ما أدى إلى تضخم ثرواتهم، وقد بلغت قيمة التحويلات السرية نحو ملياري دولار.
يُذكر أنّ العمليات المشبوهة تمّت بالتعاون مع شركة «موساك فونيسكا» البنمية، وهي إحدى أبرز شركات المحاماة في العالم، عن طريق فتح فروع لشركات وهمية تصفيتها بالطرق القانونية، لنقل الأموال والثروات إلى بنك روسي فرضت عليه عقوبات أميركية وأوروبية إثر ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم، بحسب المعلومات التي لم يتمّ ذكر الجهة التي سربتها، بل قبل فقط إنها سُرّبت عن طريق القرصنة.

هذا هو ملخص حثيثيات التحقيق، فدعونا الآن نتساءل عن باب الفضول عن الغامض ما بين السطور:

–هل الهدف من تسريب هذه المعلومات الخطيرة، بغضّ النظر عما إذا كانت زنيهة أم لا، لتغيير الرأي العام العالمي، وتنبئيه شعوب الدول المتضرّرة لما يفعله قاداتهم، أم لغاية في نفس أميركا؟

–لماذا انتظر هؤلاء المسربون الأوفياء الأمانة 40 عاماً لنشر التحقيق دفعة واحدة؟ وهل كان ذلك من باب النزاهة والشفافية، أي لوجه الله؟

–هل للتقريب المسرب علاقة بما حققته روسيا وحقاؤها من نلقة استراتيجية في الحرب على الإرهاب، بعد أن دكّت أوكارها في وقت سابق، وفصحت الدور الذي تقوم به أميركا وعصاياتها في المنطقة؟

–لماذا استقرّ التحقيق دول الخليج في هذا الوقت بالذات؟

–تقول المعلومات أنّ التحقيق تضمن وثائق أسماء حوالي 33 شخصية وشركة وضّعت على القائمة السوداء الأميركية وصنفتها بـ«إرهابية»، مثل «حزب الله»، بالإضافة إلى دول مثل إيران، سورية، وكوريا الشمالية.
وتضيف المعلومات أنّ معظم العاملين في الاتحاد ليسوا صحافيين، بل منهم العديد من الموظفين الحاليين والسابقين في وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية و هيئات أميركية أخرى. وبالتالي فإنّ هذه المعلومات تميط اللثام عمّن يؤمل هذه العملية ويقت وأرهما؟

استخدم الصحافيون الذين أعدّوا هذه التقارير، اسم الرئيس السوري بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين في العناوين الرئيسية، وأبرزوا صورة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول الوثائق المشبوهة في صحيفة «لوموند» الفرنسية، رغم أنّ أسماءهم غير واردة في التحقيق على الإطلاق، ما جعل الصحيفة توجه اعتذاراً رسمياً لبوتفليقة بعد أن احتجّت السلطات الجزائرية، واعترفت بأنّ نشرها صورة بوتفليقة لا يعكس مضمون المقال.

وهنا نساءل: هل تشرشر الصورة عن طريق الخطأ ثلاث مرات متتاليات، ومع فائتة صور لروساء معروفين بعدم ولائهم لأميركا؟

هذا ما يكشف امر هذا التحقيق التضليلي المُستيس، وهذا ما ذهب إليه ديمتري بيسكوف الناطق الإعلامي باسم الرئيس بوتين، حين اعتبر أنّ مثل هذه المزاعم تشوش على الانتخابات البرلمانية والرئاسية في روسيا، وتركز على دور «أشخاص مرتبطين به، على الرغم من عدم إبراز أي أدلة على تورط بوتين.

أما بخصوص الاستفزاز الموجه لدول الخليج، فقد سبقه بأيام خطاب أوياما الذي أشار خلاله إلى أنّ الدول الخليجية تريد أن تزج بأميركا في حروبها في المنطقة، فنقول إنّ الغاية منه هو المزيد من الضغط، خاصة على السعودية، التي أبدت رعونته وتشنّجا في الحرب التي تديرها على اليمن والحرب السرية التي تديرها على سورية.

وأخيراً نقول إنّ التحقيق الاستقصائي وس استخباراتي بالدرجة الأولى، وإن لم يكن كله ملقأ بناء على معطيات موثقة، فإنه، بلا أدنى شك، قد غلّف بالكثير من التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة التي أتمحت في التحقيق زوراً، لتظهر أنها ضمن ملف ثقیل، يحمل عدداً استقصائياً جباراً، وما هو في الحقيقة الإهجمة الإعلامية شرسة وحملة شبك الابتزاز والضغط السياسي تحت غطاء التحقيق الصحافي الاستقصائي.

انتهت حرب اليمن

- للمرة الأولى الهدنة في اليمن تعلن كمدخل للحل السياسي من جانب السعودية وليس كهدنة إسرائيلية يسبقف زمني.
- الغارات السعودية والحصار البحري مشمولان بأعمال الهدنة.
- الهدنة تعقب محادثات سياسية مطولة بين الحوثيين وكبار المسؤولين السعوديين وصفت بالإيجابية والمعتمدة.

- وافتت السعودية على وقف الحرب دون تحقيق الهدف وهو إخراج الحوثيين من العبادتين العسكرية والسياسية في اليمن، وقيلت بالتالي الاعتراف بعجزهما عن تحقيق الهدف، وتقبّلت حكماً يعنيا قائماً على الشراكة، وهو ما طلبه الحوثيون منذ البداية.

- اليمن يختلف عن سورية جزئياً، فالقوتان المتواجهتان عسكرياً هما الحوثيون والسعودية، وهما القوتان اللتان نأت بينهما المفاوضات الحقيقية.

- في سورية تدور المفاوضات مع جهة لا مكان لها في الحرب، ويستحيل أن تؤثر فيها، وتدور الحرب مع جهة لا مكان لها في المفاوضات ويستحيل جلبها إليها.
- وظيفية الجناحوس في سورية خارجية، وهي تسهيل التعاون الدولي والإقليمي مع الدولة السورية عن عرّض معلمي الخارج إلى العملية السياسية لمواصلة الحرب على الذين لتفاوض معهم وهم «المنصرة» و«داعش» وأخواتهما.
- الحرب تنتهي في اليمن بتفاوض المتحاربين وانقائهما.

التعليق السياسي

بعد فشلها مع الأسد؛ تركيا تستجدي الجزائر

■ **د. حيام الزعبي**

في الأمم القريب، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحلفاؤه أنّ كوياني ستسقط، وأعرّب عن سعادته لأنّ «داعش» سيؤبّد الكرد السوريين، لكنّ أماله خابت وتلاشت. كوياني ما زالت تقاوم، والكرد تحولوا إلى أيقونة المقاومة في كل العالم، وقد تحولوا إلى الشريك السوري الوحيد في الحرب ضدّ الإرهاب الدولي، وهذا ما زاد من جنون الحرب وحلفائه.

وفي هذا الإطار، تخشّى تركيا إقامة منطقة للحكم الذاتي الكردي على طول حدودها الجنوبية، مع سورية على غرار منطقة كردستان شبه المنسطة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على وحدتها الداخلية، ويشجع مطالبات الأكراد بالشنيء نفسه في شرق تركيا، حيث يشكلون الأغلبية.

اليوم جلت الجزائر سجيلاً وتاريخاً مكللاً بالنجاح فيما يتعلق بوساطتها الناجحة، فقد لعبت دوراً أساسياً وناجحاً في تقادي تصعيد خطير بين تركيا وروسيا، بعد إسقاط الجيش التركي طائرة روسية في 24 تشرين الثاني 2015، كما نجحت في تحيير الرهائن الأتراكيين، وفي تسوية الخلافات بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين عام 1975 (نائب الرئيس آنذاك) وشاه إيران محمد رضا بهلوي في عهد الرئيس الراحل هادي بومدين، ونجحت في ملف مالي، وهذه التجربة الطويلة الناجحة ستمكّنها من دخول الوساطة بين أنقرة ودمشق، خاصة أنّ هذين البلدين يعرفان جيدا تاريخ الوساطة الجزائرية، وما زالوا يثقون بها.

في الوضع الراهن في سورية، خاصة في ما يتعلق بالكراد، أجبر أنقرة على الحوار مع دمشق بوساطة جزائرية، فعلى الرغم من العلاقات المتأزمة بين سورية وتركيا، إلا أنّ الأتراك يريدون تبادل الرؤى مع السوريين حول رغبة أكراد سورية في إنشاء إقليم فيدرالي مستقل، حيث كشفت تقارير إعلامية أنّ الجزائر، تقود منذ أسابيع عدة وساطة سرية بين سورية وتركيا يطلب من أنقرة بشأن سعي أكراد سورية إلى إقامة إقليم مستقل، في إطار ذلك بدأت الوساطة الجزائرية في اتصالات ومبادرات عبر سفاراتها في أنقرة ودمشق وتحتقت قناة اتصال بين العاصمتين دمشق وأنقرة، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم للجزائر في نهاية آذار المنصرم.

في الحقيقة بعد أن صرح الرئيس وحلفاؤه «داعش» وقلبه «القاعدة»، بهدف تدمير أوطاننا وتمزيق نسجينا الاجتماعي وثوابل مستقبلنا إلى ماضٍ سحيق، وضع العقائول الأكراد أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما، المقاومة أو الموت دفاعا عن الأرض والكرامة، لاسيما بعد أن شاهدوا مجازر «داعش»، فالكرد الآن هم بناة الوطنية السورية الحقيقية، كونهم لم يبيعوا دماء السوريين لأي محور طائفي في المنطقة، مقابل الأموال والسلاح، كما أنهم فتحوا بيوتهم لكل العراقيين السوريين، وقسموا خبز أو لآدهم معهم.
من المعروف عن الجزائر أنها ذات سياسة خارجية مستقلة، لا تتدخل في شؤون الغير، وتحترم السياسة الداخلية للدول، وبما أنّ سياستها مستقلة عن القرارين التركي والسوري، فإنّ هذه النقلة تعدها على تعزيز الوساطة رغم صعوبتها، كما أنها على دراية كاملة بالملف السوري والتركي، في إطار ذلك فإنّ السؤال المهم الذي يستحق الطرح والإجابة عليه، هو: هل من منسّق على استعداد لقبول الوساطة الجزائرية؟ هل هناك وسيط عربي أو أجنبي أفضل من الجزائر، في ما يخصّ الصراع التركي-السوري؟
فالحقيقة التي يجب أن ندرکها أن لاحل للأزمة السورية إلا من خلال منع التدخل التركي في الشؤون السورية والقضاء على المنظمات الإرهابية والقوى المتطرفة التي تنتقل من تركيا، لذلك فإنّ معركتنا مع الإرهاب طويلة وسورية، اختارت المحاوجة، وكل هذه المعطيات تشير إلى صعود النظام السوري وحسمه المعارك الميدانية والدبلوماسية والسياسية.

Khaym1979@yahoo.com

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

تسريب انتقائي لـ«أوراق بنما»: اليد الخفية لأميركا

القضايا والاهتمامات الداخلية ترخي ظلالها على معظم نواحي الحياة الأميركية، في ظل مناخ تسعير السباق والتنافس الانتخابي بين المرشحين عن الحزبين، لحصد أكبر نصيب من أصوات المندوبين تمهيدا لدخول المؤتمرات الحزمية، في شهر تموز المقبل.

وانشغلت معظم الوسائل مطلع الأسبوع بنتائج وتوقعات الانتخابات في ولاية ويسكونسن التي جاءت بحظيلتها مفاجئة للطرفين: خسارة دونالد ترمب وخسارة هيلاري كلينتون.

في ظل تلك الأجواء «المشحونة»، تمّ «تسريب» وثائق تتعلق بحسابات مصرفية خارج الحدود الأميركية، لأثرأياء وشخصيات سياسية وعلمية، تعرف بها أوراق بنما.

سيستعرض قسم التحليل جملة من الأسئلة المرافقة للتسريب: توقيت العملية «عمدا»، ربما لخدمة أغراض ثنائية للمؤسسة الحاكمة، منها طلب الرئيس أوباما من الكونغرس إصدار تشريعات جديدة لردم الهوة القائمة في النظام الضريبي، والإشادة بالنظام الأميركي للجيلولة دون التهرب من الضرائب؛ وكذلك العلاقة العملية بين الأجهزة المصرية الأميركية وفرزها في بنما «الصغيرة»، لحماية سرية معاملاتها المالية.

«داعش» والرئيس المقبل

أعرب معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى عن اعتقاده بهزلة التوقعات الغربية ممثلة في «التحالف الدولي لهزيمة دولة داعش وجيشه قبل انتخاب رئيس أميركي جديد»، مناشدا الرئيس المقبل الإقرار «بعدم نجاح السياسة الحالية ضدّ عدو خطير يشكل محور اختلالات في خريطة الشرق الأوسط»، وأضاف: إنّ المرشحين لمنصب الرئاسة «تجنبوا تقديم أي تعليق جدي: إذ يخشى الجمهوريون خلف شعارات مُبهمة (مثل) «أقصّوهم»، بينما لم تقدّم هيلاري كلينتون أي تفاصيل محددة ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية». واستعرض جملة من الخيارات المُتاحة وأبرزها «الاستمرار في برنامج الإدارة الأميركية الحالي... (أو) إضافة بعض الدعم (العسكري) وتكثيف الضربات الجوية وغارات القوات الخاصة بشكل أكبر... (أو) تحريك حدّ محدد (إضافي) من القوات القتالية الأميركية، بما يقارب كتيبتين تضم كلّ منها من 3000 إلى 4000 عنصر». كما أعرب المعهد عن عظيم خشيته من «إمكانية تحقيق الهجوم الروسي السوري- الإيراني مكاسب حقيقية ضدّ تنظيم داعش في سورية وانتصار روسيا وحلفائها ضدّ (التنظيم)» قد يشكل تمهيدا ليس أقلّ خطرا من (تهديد) داعش» على النفوذ الأميركي في الإقليم.

في المقابل، اعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الاستراتيجية الأميركية الراهنة «مفتّية إلى حدّ بعيد في سورية وليبيا واليمن والعراق،

توقيت مريب وأهداف متعدّدة

في خضمّ الأزمة السياسية الانتخابية، الأسبوع الماضي، واستغرق العديد البحث في أوهام وخطورة تصريحات المرشح دونالد ترامب، برزت مجموعة «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين» من صدر العناوين والتغطية المصورة لكشفها ما يسمى «أوراق بنما»، تتضمّن أسماء «لم يكشف عنها» لأثرياء ناشئين وشخصيات سياسية عالمية وشركات لجأت إلى التعامل مع «شركة» في بنما بغية التهرب من دفع الضرائب.

مشاعر الريبة انتابت العديد من المعنئين والمراقبين، منذ البداية، للاحية التوقيت والأسباب، والجهات السياسية التي تقف خلف تلك التسريبات، لا سيما أنّ مجموعة «الاتحاد الدولي» ذات هوية غامضة وتعرّف عن نفسها بأنها «ذراع لمركز الشفافية العام»، مقرّه واشنطن. أما التمويل فيأتي من أثرياء معروفين بتوجهاتهم الداعمة بشدة للمؤسسة الحاكمة الأميركية؛ منهم: «مؤسسة فورد الوقيفة؛ صندوق الأيوّة روكفلر؛ صندوق عائلة روكفلر؛ صندوق كارنيغي؛ صندوق التري وورين بنافيت؛ اتحاد الجالية اليهودية» وتبرعات فردية على رأسها «جورج سوروس؛ ستيفن ميردوخ؛ شارلز لويس (الذي سباني اسمه لاحقا)» وقائمة طويلة من أهم الشخصيات الإعلامية والسياسية والفكرية والمصرفية. حملة الترويج لأوراق والوثائق بلغت أشدها بتحديد حجمها «11 مليون وثيقة ونيف... كاكبر تسريب وثنائي في التاريخ»، قبل إنها تمرة «فرصة إلكترونية» لسجلات وملفات مقرّ مكتب «موساك فونيسكا» للمحاماة في بنما.
الناشط في تقديم خدمات مصرفية بمعزل عن المراقبة-أوف شور، تمّت توسيعا الماضي. أحد مؤسسي المكتب، رامون فونسيكا أكد أنّ مقرّه «تعرض لقرصنة من قبل أجهزة تعمل من الخارج».

كان لأتقا تمييز مجموعة «الاتحاد الدولي» لنفسها وطرائق عملها بأنها لن تنشر كامل الوثائق المستربة، بخلاف «ويكيليكس» وستقوم بالكشف عن محتوياتها لاحقا انتقائيا لما تراه مناسباً «في الأيام والأسابيع المقبلة»، ووصف مدير العمارة، جيرارد رايل، أهمية المادة المرصّنة بأنها «تضمّن كل وثيقة أصدرها (مكتب المحاماة) لفترة تمتد على نحو 40 عاما».

وحصلت صحيفة المانية، «سود دويتش زايونغ» التي تأسستها مجموعة «الاتحاد الدولي... مع أكثر من 100 صحيفة ووسيلة إعلامية، وجهود تحقيق استمرت عاما كاملا؛ شارك فيهم ما يزيد من 400 صحافي سراء، حيث بدأت الجهات المسربة لها. طاقم كبير من موظفي مجموعة «الاتحاد الدولي» طار من واشنطن إلى ميونخ، مقرّ الصحيفة الألمانية، لتنسيق جهود وزمان الأعمال. جدير بالذكر أنّ الصحيفة الألمانية عينها كبرى تعاونت مع «ويكيليكس» في السابق في ملفات عدة منها تسريبات تحضّ وثائق لوزارة الخارجية السعودية، الصيف الماضي.

السؤال الأبرز حول محتويات الوثائق المسربة تتعلق ليس بالشخصيات والمؤسسات الضالعة في النشاط المنسوب لها فحسب، بل الأهمّ في التفاصيل التي جويت في التحقيق رقم واحد. ما يحزّن تلك الشكوك هو التلميح إلى تورط كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس وزراء أيسلندا والرئيس السوري عبر أشخاص مقرّبين لهم، وكذلك «مسؤول مالي يعتقد أنه من حزب الله وأشخاص يدعون البرامج النووية الإيرانية والكورية الشمالية وشخصين يشتهه بانهاها يدعمان رئيس زيمبابوي روبرت موغابي». ولم يمثّل الإصدار أي شخصية أو مؤسسة أميركية. وعليه لا يجوز استبعاد أهداف سياسية وراء الإصدار، حتى لو طالت بعض «وكلاء» أميركا كترئيس أوكرانيا بيترو بوروشينكو، الذي أضحي مائة مستهلكة بالنسبة

نظراً لأنّ أيّ نجاح استراتيجي كبير يتطلب الشروع ببناء (مؤسسات) الدولة، واستعادة الاستقرار وأحياء مجالات التعاون بين المجموعات الطائفية والعرقية المنقسمة، والأقاليم والعشائر». وأوضح أنّ من شروط تحقيق «ترسيم أهداف استراتيجية كبيرة وواضحة من شأنها توفير الموارد والخطط والأليات لمساعدة تلك العناصر التي تبدي استعدادها وقدرتها على تحسين أوضاعها».

العراق

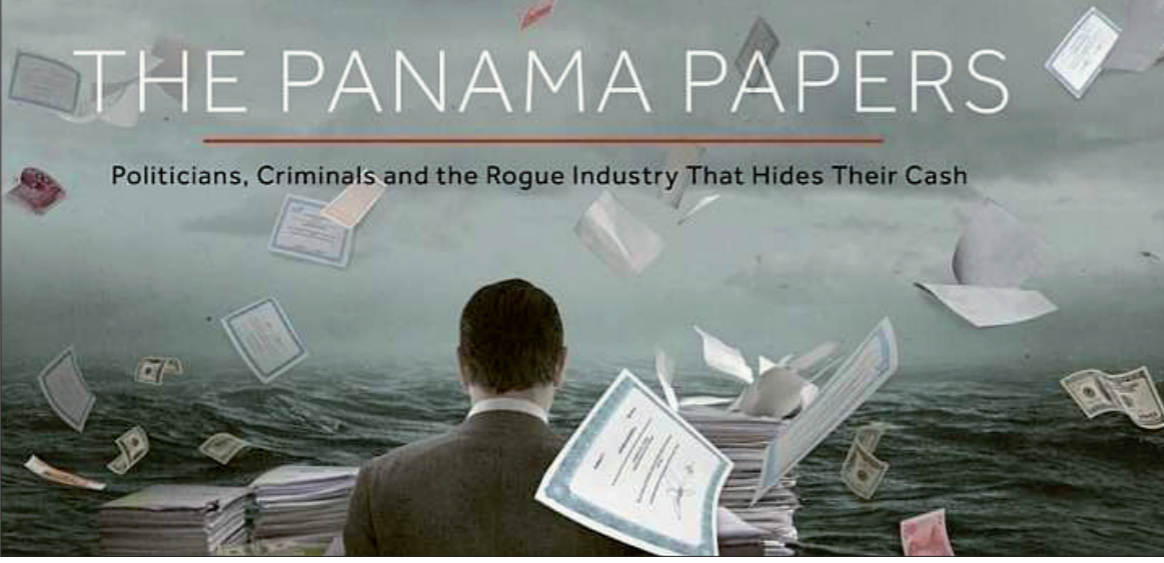
اعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أنّ الكرد المساندين للقوات العراقية بحاجة إلى مساعدة في سياق تضاصر جهود الطرفين للشّن هجوم على الموصل، على الرغم من معارضة البعض لمشاركة أي طرف آخر باستثناء الجيش العراقي» لتحرير المدينة. وأوضح أنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على بنية الجيش العراقي «منذ استعادته مدينة الرمادي، إلا أنّ تحديات استعادة الموصل هي أكبر بكثير؛ نظراً لضخامة حجم رقعتها فضلاً عن تعرّف جهود الجيش العراقي في الهجمات الاستطلاعية». وأضاف أنّ «الجيش العراقي بحاجة إلى مساندة، وإن لم يوفرها الكرد فإنّ الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران أو من القوات التركية، تتأهب لاتخاذ مواقعها القتالية»، لا سيما أنّ الميليشيات الشيعية لا تخضع لسلطة الحكومة المركزية، و من شأنها مفاقمة موجات العنف الطائفية إذ تحركت بأعداد كبيرة خارج مناطقها في بغداد والجنوب.»

تونس

وأشار معهد «كارنيغي» إلى توسّع الهوة بين النخب السياسية في تونس وعموم المواطنين، نتيجة التحولات الاجتماعية الجارية، مناشداً الأولى «العمل لاستعادة الثقة مع الشعب، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، والتمسك بحقوق المساواة والعدالة الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور». وأوضح أنّ استعادة الثقة «شروط أساسي لجهود استعادة شرعية الدولة، كما أنها حيوية للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي». وحثّ النخب السياسية أيضاً على «الاستجابة لطموحات غالبية التونسيين الذين يتطلعون لدولة أكثر عدلا، كما جاء في الإجابات الواردة في استطلاعات الرأي».

إيران

استعرض معهد المشروع الأميركي جانباً من الجدل الداخلي في إيران حول الموقف من برنامج تطوير الصواريخ قائلا: «حتى القوى المعتدلة تؤمّن بأهمية برنامج الصواريخ الإيراني، كعنصر أساسي



بنحو 187 مليار دولار نقداً «في حسابات مصرفية» خارجية (أوف شور)، مما أتاح لها التهرب من استحقاقات ضريبية بليارات الدولارات، بممارسة عنلنة. وكالة بلومبيرج للاثيأء المالية أشارت إلى أنّ من وراء النشر، «موقع «ويكيليكس» بوضوح إلى استخدام الأثرياء لولاية نيفادا كمكانا للتهرب من دفع الضرائب. وقالت جورجا: «ترتبط بنما والولايات المتحدة بأمر مشترك: فكلاهما رفض المصادقة على معايير دولية من شأنها تعقيد مهام المتحرّين من الضرائب وتحويل الأموال للتغطية على أموالهم»، يُشار إلى أنّ نحو 100 نحو ومؤسسات عالمية أخرى وافقت بجملة، عام 2014، على فرض شروط مشددة على إشفاء معلومات بنكية بالمودين، والوقيات واستثمارات أخرى مختلفة». كانت من بنات أفكار مؤسسة اقتصادية أميركية تولوها الحكومة «منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير».

شُرّ إلى أنّ أشهر الملاتد العالمية، سويسرا وبيرمودا، وافقتا على الكشف عن حسابات زبائنها عن السلطات الضريبية المخضّصة لدول متعدّدة، بيد أنّ أبرز رفضي للتوقيع على الاتفاقية كانت الولايات المتحدة وبنما. الإصدار الأول للوثائق «يؤكد على عمق السرية المتبعة في بنما»، كما توضح مدير «المكتب الأميركي لمكافحة الفساد»، نيسان، القوانين «سيئة التصميم... والتي أتاحت فرص الإيجار غير المشروع ونقل الأموال على الصعيد العالمي».

من المفارقة أنّ الولايات المتحدة عينها أوضحت المملا المتضخّل للاستثمارات والأرصدة الأجنبية، منذ زمن بعيد، و«وجتّ ضرائبية» للمستثمرين عبر العالم، نظراً لقوانينها ولشروطها المبسّرة. الإلقاء نظرة عابرة على آليات عمل الشركات الأميركية، في الداخل الأميركي، يوضع حجم النفاق الرسمي والأعزاء بمحاربة الفساد، في خطاب الرئيس أوياما سالف الذكر، أوضح أنّ «التهرب الضريبي هو مشكلة عالمية كبرى».

تشير البيانات الرسمية إلى أنّ شركة «أبل» العلاقة للإلكترونيات تحتفظ بـ70 مليار دولار نقداً «في حسابات مصرفية» خارجية (أوف شور)، مما أتاح لها التهرب من استحقاقات ضريبية بليارات الدولارات، بممارسة عنلنة. وكالة بلومبيرج للاثيأء المالية أشارت إلى أنّ من وراء النشر، «موقع «ويكيليكس» بوضوح إلى استخدام الأثرياء لولاية نيفادا كمكانا للتهرب من دفع الضرائب. وقالت جورجا: «ترتبط بنما والولايات المتحدة بأمر مشترك: فكلاهما رفض المصادقة على معايير دولية من شأنها تعقيد مهام المتحرّين من الضرائب وتحويل الأموال للتغطية على أموالهم»، يُشار إلى أنّ نحو 100 نحو ومؤسسات عالمية أخرى وافقت بجملة، عام 2014، على فرض شروط مشددة على إشفاء معلومات بنكية بالمودين، والوقيات واستثمارات أخرى مختلفة». كانت من بنات أفكار مؤسسة اقتصادية أميركية تولوها الحكومة «منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير».

شُرّ إلى أنّ أشهر الملاتد العالمية، سويسرا وبيرمودا، وافقتا على الكشف عن حسابات زبائنها عن السلطات الضريبية المخضّصة لدول متعدّدة، بيد أنّ أبرز رفضي للتوقيع على الاتفاقية كانت الولايات المتحدة وبنما. الإصدار الأول للوثائق «يؤكد على عمق السرية المتبعة في بنما»، كما توضح مدير «المكتب الأميركي لمكافحة الفساد»، نيسان، القوانين «سيئة التصميم... والتي أتاحت فرص الإيجار غير المشروع ونقل الأموال على الصعيد العالمي».



في (استراتيجية) الدفاع، لإدراكها أيضاً أنّ البلاد تفتقر لجيش تقليدي قوي». وعليه، يستنتج بالقول، إنّ القوى الإيرانية المتعددة تعتبر البرنامج الصاروخي «كسلاح ردعي يعتمد عليه كلياً تقريباً للردّ وردع الخصوم كالولايات المتحدة وإسرائيل أو السعودية». واعتبر أنّ قدرات إيران الردعية المتوفرة «محدودة» (تشمل) الصواريخ الباليستية، والقدرة على شّن عمليات إرهابية وحروب غير متماثلة عبر مجموعة من الوكلاء مثل حزب الله اللبناني، وقدرات أخرى غير تقليدية كتطوير قدراتها في مجال الحرب الإلكترونية، وخلص بالقول إنه «بدون توفر تلك القدرات للردّ، فإنّ إيران ستشعر بأنها مكشوفة استراتيجياً».

الصراع في آسيا الوسطى

اهتمت النخب الفكرية والإعلامية الأميركية باندلاع الاشتباكات في إقليم ناغورني قره باخ، بين أذربيجان والجيش الأرمني، من بينها مؤسسة «هارياجن» التي حذرت القوى المختلفة من أنّ «إيران (أضحت) إحدى القوى القائمة في أوراسيا وتنظر إلى نفسها بأنها تستحقّ وضعا خاصا في المنطقة. كما أنّ كلاً من أرمينيا وأذربيجان كانتا جزءا من الإمبراطورية الفارسية يوم ما، وأصبقت إيران إلى جانب أرمينيا في الحرب السابقة في بداية عقد التسعينيات». وأوضحت أنّ إيران «استغلت علاقتها مع أرمينيا كإحدى السبل لتقويض أذربيجان، وإذا ما قدرّ لاندلاع حرب كاملة هناك، فإنّ ارتداداتها ستشمل عموم المنطقة».

وحتّ المؤسسة صنّاع القرار في واشنطن إلى أنه «ينبغي عليها الانتباه من نشوب حرب إقليمية والتي قد يكون لها تأثير مباشر على المصالح الأميركية، وكذلك على أمن شركاء وحلفاء أميركا».

أما معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى فقد نظر إلى الصراع بين أرمينيا وأذربيجان من منظار صراع أوسع بين روسيا وتركيا، قائلا: «تتوفر لدى موسكو سبل وفيرة من شأنها استفزاز أنقرة، لتشمل حالة الارتداد وعدم الاستقرار الناجمة عن أزمة ناغورني قره باخ، إذ تحفظ تركيا بعلاقات وثيقة مع أذربيجان، ولدى روسيا قوات منتشرة في أرمينيا». وأضاف: إنّ قلقا عاما «يسود أوساط المراقبين (الغربيين) نظرا لإرسال روسيا أنظمة دفاع جوية متطورة لسورية من دون التفرّق إلى قدراتها القوية في التشويش وحماية السيطرة (على منطقة أمنة) لردع هجوم تركي على أبواب عنتيها الشرقية». وحذر قائلا أنه في ظل عدم السيطرة على داعيات اشتباكات أذربيجان وأرمينيا «فقد تؤدي إلى نشوب صراع إقليمي مباشر بين تركيا وروسيا».

انتهاك النصوص. فالرئيس أوياما تبنى اتفاقية تجارية مع بنما سمحت بموجها أعضاء الكونغرس الضاربي. كما حثّ الرئيس أوياما الاتفاقيات الكونغرس المصادقة على جملة من الاتفاقيات التجارية، إحداهما أبرمت مع بنما، لتتيح بموجها للأثرياء والشركات الأميركية إيداع ثرواتهم فيها للتهرب من قوانين الضرائب الأميركية.

يُشار إلى أنّ الاتفاقيات والمفاوضات الدولية بشأنها تشرف عليها وزارة الخارجية الأميركية، ما يعزّز الاتهامات بتواطؤ المرشحة هيلاري كلينتون، التي قامت عنها صحيفة إنترناشيونال بيزنس ديلي، إنها جهدت عام 2009 في تسويق اتفاقية التجارة الحرة مع بنما وكولومبيا وكوريا الجنوبية، المتعقّرة آنذاك، نظرا إلى قلق خصومها من عسر مهمة بنما تعديل قوانينها الضرائبية المخضّعة على الاستثمارات الأجنبية، واختراق جدار السرية في قوانينها الناظمة للمعاملات البنكية، فضلا عن تاريخ بنما الطويل لعدم التعاون مع شركاء أجنبيّ.

المذكورة، زهت الزبيرة كلينتون لإنتاج الذي قامت به «إدارة الرئيس أوياما والتي تعمل بكدّ مستمّر لتعزيز انخراطنا العالميمن لإيداع أموالهم في مصارفها وشروط السرية المطلقة داخلها، وللعمالات الضريبية في قوانين ولايتي نيفادا وساوث داكوتا، واتباع سياسة «عدم المساءلة» مما يحضنها من الكشف أمام مصادرها الأساسية.
الدلالة، أوضحت وكالة بلومبيرج أنّ تجاهل ورنثشيلد العريقة في المجال المالي أسست «شركة وقيفة» في مدينة رينو في نيفادا، بعيد مقرها بضعة أمتار عن شارع الملاهي الشهير. وعليه، تمضي «العائلة» بنقل ثروات زبائنها المودعة لديها من الأثرياء الأجانب من الملاتد المعتادة في بيرمودا إلى نيفادا، التي لا تطبق معايير الكشف عن الأصول المودعة. وكذلك الأمر في ولاية ساوث داكوتا السابعة لاستقطاب الثروات الأجنبية.

أوروبيا، تشتهر إمارة «اندورا»، الواقعة على الحدود الفرنسية الإسبانية بالتسهيلات المقدّمة للأموال المودّعة للتهرب من الضرائب. البعض أشار إلى انتشار اللغة الروسية في الإمارة بشكل واسع، إذ استقطبت العديد من الأثرياء الروس الجدد، وأضحت «تكلم اللغة الروسية أكثر من الكالتونية الرسمية منذ سنوات». في المصلحة، تحرب الولايات المتحدة رسميا بنقل الأموال إليها «من دون أدنى مساءلة»، وتحميتها بغلاف قوي لا يخترق بسهولة إجراءاتها الضرائبية، لا تتوفر في أيّ منقطة أخرى من العالم.

تجاهل أميركي محكم

عن البحث لتحديد المسؤولين عن إدارة الظهور للمعايير المصرفية الدولية تبرز للصدارة إدارة الرئيس أوياما وكذلك وزيرة الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون، لاستفتاء الولايات المتحدة عن عقوبات

مجموعة «الاتحاد الدولي» بعض الشخصيات الأميركية، ومنها من له علاقة بعالم الجريمة والاحتيال المالية.
أدهم، بنجامين واي، رئيس شركة ضخمة في نيويورك تمّت إدانته العام الماضي بالاحتيال مع شركته رئيس البنك السويسري، سيريف دوغان أريك.
استطاع واين النفاذ من عقوبة أشد بدفع غرامة مالية كبيرة.

ارتضت السلطات القضائية الأميركية بتغريم عدد من كبار المتهمين بمبالغ رمزية مقارنة بما تسبّبوه من ضرر للأخريين والثراء الذاتي الفاجش. ليس هناك من الاعتقاد الشعبي بأنّ ذلك العدد الكبير من الأثرياء لديه نفوذ سياسي واسع داخل المؤسسة الحاكمة؛ الأمر الذي يفسر أيضا حرص مجموعة «الاتحاد الدولي» على عدم تحديد أسمائهم.